المحاضرة العاشرة جهود الجزائر في دعم القضية الفلسطينية من خلال دورات المجلس الوطني الفلسطيني

لم تترك الجزائر أي باب من شأنه أن يوصل إلى حل يكفل حق الشعب الفلسطيني إلا وطرقته، وهو موقف ومبدأ ثابت من مبادئ سياستها الخارجية المستمدة أساساً من تجربتها الثورية والنضالية طالما نادت به الجزائر في مختلف دورات المجلس الوطني الفلسطيني.

إن احتضان الجزائر للدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الفترة الممتدة من14 إلى 22 فيفري 1983 لا يمكن أن يفسر إلا بالدور الريادي الذي تلعبه الجزائر حيال القضية الفلسطينية ، وفي نهاية هذه الدورة وافق المجلس على ما يسمى بـ: "**أرضية الجزائر**" حيث

استخلص منها الفلسطينيون الروح الوحدوية والأخذ بمبدأ أسبقية الداخل على الخارج وتغليب العمل الميداني العسكري على النضال السياسي خاصة وأن صورة "أطفال الحجارة" الذين دوخوا السلطات الاسرائيلية ما تزال ماثلة للعيان .

وأقل ما يقال عن دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني أنها كرست وحدة الصف الفلسطيني، وهو ما أكده السيد خالد الفهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خلال افتتاحه لهذه الدورة في قوله: "أنا متأكد مائة بالمائة أنه لن يكون هناك اي انشقاق أو انقسام داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وسوف يخرج السيد ياسر عرفات من هذه الدورة أكثر قوة ورسوخاً"، وكان اهم قرار خرجت به هذه اللجنة هو ضرورة توحيد جميع فصائل المقاومة الفلسطينية تحت قيادة واحدة وإنشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني .

وحسب شهادة نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في حوار له أجراه مع مجلة الجيش الجزائرية بمناسبة انعقاد الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، أن هذه الوحدة التي ما فتئت مختلف القيادات الفلسطينية تنادي بها في هذه الدورة جاءت وليدة ظروف عسكرية خطيرة وظروف سياسية عصيبة، اصطدمت فيها المنظمة الفلسطينية بعملية تتويج الحرب العدوانية الصهيونية على جنوب لبنان –والتي أسفرت عن مجازر صبرا وشاتيلا– بمذبحة سياسية خطيرة (مشروع ريغان)، وكانت ضرورة الانتقال من ديمقراطية الحوار إلى ديمقراطية القرار أهم قرار اتخذه المجلس الوطني في دورته السادسة عشر، غير أن تجسيد هذا القرار حسب ذات المصدر يتطلب معالجة وحل الخلاف السوري الفلسطيني أولاً، وفي هذه الدورة ناشد القادة الفلسطينيين بمختلف فصائلهم الدول الشقيقة وعلى رأسها الجزائر لتصحيح العلاقات السورية الفلسطينية .

وعلى هامش الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني نوّه أبو جهاد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في حوار له لمجلة الجيش بالدور الفعال والدعم الكبير الذي قدمته الجزائر للشعب الفلسطيني ومقاتليه خاصة بعد انسحابهم من بيروت، وأكد ان كل مقاتل فلسطيني وثائر

استخلص منها الفلسطينيون الروح الوحدوية والأخذ بمبدأ أسبقية الداخل على الخارج وتغليب العمل الميداني العسكري على النضال السياسي خاصة وأن صورة "أطفال الحجارة" الذين دوخوا السلطات الاسرائيلية ما تزال ماثلة للعيان .

وأقل ما يقال عن دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني أنها كرست وحدة الصف الفلسطيني، وهو ما أكده السيد خالد الفهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خلال افتتاحه لهذه الدورة في قوله: "أنا متأكد مائة بالمائة أنه لن يكون هناك اي انشقاق أو انقسام داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وسوف يخرج السيد ياسر عرفات من هذه الدورة أكثر قوة ورسوخاً"، وكان اهم قرار خرجت به هذه اللجنة هو ضرورة توحيد جميع فصائل المقاومة الفلسطينية تحت قيادة واحدة وإنشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني .

وحسب شهادة نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في حوار له أجراه مع مجلة الجيش الجزائرية بمناسبة انعقاد الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، أن هذه الوحدة التي ما فتئت مختلف القيادات الفلسطينية تنادي بها في هذه الدورة جاءت وليدة ظروف عسكرية خطيرة وظروف سياسية عصيبة، اصطدمت فيها المنظمة الفلسطينية بعملية تتويج الحـــرب العدوانيـــة الصهيونية علـــى جنوب لبنان –والتي أسفرت عن مجازر صبرا وشاتيلا– بمذبحة سياسية خطيرة (مشروع ريغان)، وكانت ضرورة الانتقال من ديمقراطية الحوار إلى ديمقراطية القرار أهم قرار اتخذه المجلس الوطني في دورته السادسة عشر، غير أن تجسيد هذا القرار حسب ذات المصدر يتطلب معالجة وحل الخلاف السوري الفلسطيني أولاً، وفي هذه الدورة ناشد القادة الفلسطينيين بمختلف فصائلهم الدول الشقيقة وعلى رأسها الجزائر لتصحيح العلاقات السورية الفلسطينية .

وعلى هامش الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني نوّه أبو جهاد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في حوار له لمجلة الجيش بالدور الفعال والدعم الكبير الذي قدمته الجزائر للشعب الفلسطيني ومقاتليه خاصة بعد انسحابهم من بيروت، وأكد ان كل مقاتل فلسطيني وثائر حامل للبندقية يدرك تمام الإدراك أن إخوانه في الجزائر معه بقلوبهم وأرواحهم ضد العدو الصهيوني الذي يهدد كامل المنطقة العربية، وأكد نفس المصدر أن الجزائر أتاحت للمقاتلين الفلسطينيين فرص التدريب وإعادة التنظيم ورفع الكفاءة والقدرة القتالية التي حرموا منها في بيروت بفعل الاعتداءات الصهيونية المتواصلة على المقاتلين الفلسطينيين وقواعدهم العسكرية .

وبالموازاة مع أشغال الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني عقدت الجزائر ندوة صحفية مع مختلف وسائل الإعلام الدولية بمقر وزارة الخارجية أكدت خلالها أنها ستحترم وتتبنى القرارات التي اتخذها المجلس، وأنها على أتم الاستعداد للدفاع عنها أمام القمة المقبلة لبلدان عدم الانحياز .

وكان انعقاد هذه الدورة في الجزائر، وفي هذا الوقت بالذات بمثابة صفعة قوية تلقاها الكيان الصهيوني الذي ادعى أنه بعد اجتياحه للبنان وخروج الفلسطينيين منه سنة 1982 قد قضى نهائياً على منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإن هذا الموقف الجزائري وغيره من المواقف الأخرى تجاه القضية الفلسطينية والتي هي في الأصل تندرج ضمن المبادئ الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ما كانت إسرائيل لتغض الطرف عليه، خاصة وأنه معروف لديها أنها تنتقم لمقتل إسرائيلي واحد بإعدام العشرات من العرب، وكان رد فعلها على هذا الموقف الجزائري هو نسف باخرة فلسطينية في ميناء عنابة وكان هذا الحادث بمثابة إنذار إسرائيلي للقيادة الجزائرية .

كما دافعت الجزائر عن القضية الفلسطينية دفاعاً شرساً خلال الدورة السابعة لحركة عدم الانحياز المنعقدة بالعاصمة الهندية نيودلهي في الفترة الممتدة من 07 إلى 12 مارس 1983، والجزائر باعتبارها جزء من هذه الحركة أدركت بعمق ما يجري على الساحة الدولية من مستجدات خطيرة، لا سيما في الشرق الأوسط الذي تعاني فيه الدول العربية من سياسة التوسع التي ينتهجها العدو الصهيوني المدعم من طرف أمريكيا وأذنابها، وفي هذا الخصوص أكد البيان السياسي للحركة على ما يأتي: "إن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق قبل حل مشكلة القضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع العربي، أي بمعنى أن السلام في المنطقة مرهون بتأمين الحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته فوق وطنه، كما أدان المؤتمر بشدة السياسة التوسعية الصهيونية والممارسات اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني"، وأهم ما ميز هذه الدورة هو اتخاذها مبادرة جديدة تمثلت في تشكيل لجنة باسمها لمتابعة القضية الفلسطينية وإيجاد حل دائم وعادل لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وضمت هذه اللجنة في عضويتها كل من الجزائر، الهند، كوبا، يوغسلافيا، بنغلادش، زامبيا، السينغال، منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي يوم 25 جويلية 1983 زار الزعيم الليبي القذافي الجزائر وخلال محادثاته مع الرئيس الشاذلي حول النزاع **الفلسطيني** وجه القذافي انتقاداته للجزائر كونها تساند عرفات فأجابه الشاذلي قائلاً: "إن الجزائر تساند منظمة التحرير الفلسطينية وتعمل من أجل تماسكها ووحدتها، والمنظمة ـ وحدها ـ هي التي تقرر الاحتفاظ بعرفات على رأسها أو تغييره" .

وفي ذات السياق استقبلت الجزائر خلال شهر سبتمبر 1984 الرئيس الإيراني خامينائي واستمرت المحادثات بين الرئيسين لمدة يومين خصص اليوم الاول لدراسة الوضع الفلسطيني، حيث أبدى الرئيس الإيراني تذمره من تصرفات القادة الفلسطينيين الذين يولون اهتماماً بالغاً للاعتبارات السياسية مهملين بذلك الكفاح المسلح الذي يعد من أولى الأولويات لحل المشكل الفلسطيني وثمن خامينائي جهود الجزائر المبذولة إزاء المشكل الفلسطيني .

ومن جهة أخرى أكد خامينائي على ضرورة تعاون وتلاحم الدول الإسلامية في سبيل إيجاد حل للمشكل الفلسطيني لأنه أولاً وقبل كل شيء مشكل إسلامي وأشار بذلك إلى صلاح الدين الأيوبي الكردي الذي قاد معركة طويلة من أجل تحرير فلسطين، وعلى الصعيد العسكري اقترحت إيران على الجزائر فكرة تشكيل جيش إسلامي لتحرير فلسطين لأن الفلسطينيين سبق لهم وأن أخبروا إيران بأنهم **لا يثقون إلا في الجزائر** .

وإزاء هذه الانشقاقات التي حدثت داخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها والقطيعة النهائية التي حصلت مع سوريا المؤيد الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية من جهة، ولجوء رئيس المنظمة إلى الخيار الأردني والتقارب المصري دون استشارة الأعضاء الآخرين في المنظمة من جهة ثانية، كل هذا أثار جملة من التساؤلات على المستوى العالمي عامة والعالم العربي خاصة وفي داخل المقاومة الفلسطينية نفسها بصفة أخص.

ولما كان التلاحم والتضامن العربي أمران ضروريان لانتصار القضية الفلسطينية لم يجد الرئيس الجزائري الشاذلي بداً من استدعاء عرفات ليؤكد له من جديد أن هدف الجزائر الذي ظل وسيظل هو الحفاظ على وحدة المقاومة وتظافر الجهود ونبذ المبادرات الفردية العقيمة التي لن تزيد الطين إلا بلة، كما ذكّر الشاذلي عرفات باللقاءين اللذين عقدا في الجزائر في شهري جانفي وأبريل 1983م، وجمعا الحركات الثلاثة للمنظمة (حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، لكن هذان اللقاءان لم يفضيان إلى نتيجة .

وفي ذات اللقاء اقترح الشاذلي على عرفات ضرورة عقد اتفاق بين الفلسطينيين في الجزائر يعنى بالحفاظ على الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشير اتفاق الجزائر هذا إلى أهمية العلاقات السورية الفلسطينية ، كما دعا إلى عقد الدورة 17 للمجلس الوطني الفلسطيني والتي تم انعقادها في عمان يوم 22 نوفمبر 1984 برعاية العاهل الأردني الملك حسين الذي افتتح هذه الدورة بكلمة بيّن فيها أسس الحوار الفلسطيني–الأردني، وأهم ما جاء فيها ما يأتي: "إن الموقف الدولي يبارك استعادة الأراضي المحتلة من خلال صيغة فلسطينية–أردنية... فإذا كرستم هذا الطرح الدولي... فإننا مستعدون أن نسلك معكم هذا الطريق...وإذا اعتقدتم من ناحية أخرى أنه يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تنفرد بذلك فسنقول لكم على بركة الله ولكم منا كل الدعم والتأييد... ومهما كان قراركم فسيبقى محل احترامنا" .

هذه الدورة انعقدت بناء على مقترحات الجزائر وهي التي أعطت الشرعية للتحرك الأردني–الفلسطيني ، وأفضت في الأخير إلى التوقيع على اتفاق أردني–فلسطيني من طرف الملك حسين والسيد ياسر عرفات بتاريخ 11 فيفري 1985من أجل تنسيق الجهود لحل القضية الفلسطينية، وقد نص هذا الاتفاق على ما يأتي : "اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على المضي قدماً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف وفق الأسس الآتية:

– الأرض مقابل السلام وفقاً لما ورد في قرارات الهيئات والمنظمات الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي.

– يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت والشرعي في تقرير مصيرهم وذلك في إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المزعم إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

– معالجة مشكل اللاجئين الفلسطينيين بناء على قرارات الأمم المتحدة.

– يجب حل القضية الفلسطينية بضورة شاملة ومن جميع جوانبها.

– وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام من خلال مؤتمر تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد مشترك (أردني فلسطيني)".

وأقل ما يقال عن هذا الاتفاق أنه على الأقل كرس الدور البارز للسياسة الأردنية في معالجة القضية الفلسطينية سلمياً بعد انتهاء الخيار العسكري العربي، ومن جهة أخرى أعاد هذا الاتفاق الثقة بين المملكة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي اتجاه آخر استقبلت الجزائر في مطلع عام 1985 عدة شخصيات عربية تباحثت مع الرئيس الشاذلي بن جديد حول القضية الفلسطينية وسبل معالجتها، هذا على غرار زيارة هذا الأخير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 1985، وكل هذه الجهود تتمحور حول الوضع في المشرق العربي بصفة عامة والوضع الفلسطيني على وجه الخصوص .

كانت زيارة الرئيس الشاذلي للولايات المتحدة فرصة مناسبة لتذكير الجزائر بموقفها الثابت اتجاه القضية الفلسطينية والذي يقوم على ما يأتي :

– مراعاة وضرورة تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة.

– إقحام منظمة التحرير الفلسطينية في جميع مراحل التفاوض أمراً لا بد منه ومن ثم هي التي تقرر مصير الشعب الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى عقد ندوة دولية للسلم تعنى بدراسة الوضع في المشرق العربي.

كما أكد الشاذلي خلا زيارته على أن إقصاء سوريا من المفاوضات يشكل خطراً كبيراً على وحدة العالم العربي عامة والمقاومة الفلسطينية خصوصاً، وأكد أيضاً على أن تهميش الاتحاد السوفياتي وحرمانه من هذه المفاوضات سيؤدي إلى اختلال التوازن ويضع الوفد الأردني الفلسطيني بصورة غير متكافئة أمام الولايات المتحدة واسرائيل، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استغلت فرصة زيارة الشاذلي وطلبت من الجزائر إن هي على الأقل إن لم تعدل عن موقفها من القضية الفلسطينية فلا تعرقل استراتيجية أمريكيا حولها، لكن هذا الطلب كان مستبعداً لأن الامبريالية الأمريكية وحليفتها الصهيونية تدركان جيداً مواقف الجزائر حيال مسألة المشرق العربي وفلسطين، لذا فهم لا ينتظرون منها أصلاً دعماً صريحاً ولكن على الأقل تساعدهم بصمتها .

لكن للأسف بالرغم من الجهود العربية المبذولة في قمة الدار البيضاء لدعم الاتفاق الأردني الفلسطيني حول إيجاد حل سلمي للقضية من خلال المشاركة بوفد مشترك (فلسطيني أردني) في المؤتمر الدولي للسلام، إلا أن الاتفاق خرب من الطرفين، فبالنسبة للمنظمة أدركت أن مشاركتها في المؤتمر ضمن وفد مشترك يضعف من مصداقيتها كممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، لذلك عدلت عن موقفها وطالبت بالمشاركة في المؤتمر بوفد فلسطيني مستقل، أما

الملك الأردني من جهته أعلن عن إلغاء الاتفاق رسمياً بتاريخ 1986/12/19 نظراً لعدم مباركة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لهذا الاتفاق، وهاتين الأخيرتين اشترطتا اعتراف المنظمة بقراري الأمم المتحدة رقم 242، 338 كشرط أساسي للدخول في عملية السلام .

وكرد فعل العدو الصهيوني ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية اللذين أزعجهما الاتفاق الأردني – الفلسطيني أنهما شنا غارات عسكرية شرسة ضد الفلسطينيين، ولم تكتف إسرائيل بشن هجماتها الوحشية على البلدان العربية المتاخمة لفلسطين فحسب، بل تجرأت على قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس الكائن في حمام الشط يوم 01 أكتوبر 1985 رداً على عملية أودت بحياة ثلاث إسرائيليين في قبرص ، ولقد خلف هذا الاعتداء السافر الذي استهدف القوة 17 المكلفة بحماية عرفات في قواعدها بتونس حوالي 24 قتيل فلسطيني من بينهم سكرتير عرفات بالإضافة إلى14 قتيل تونسي.

وبعد مرور سنة تقريباً على اعتداء تونس أي في ربيع عام 1986، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغارة وحشية مروعة على ليبيا، خلفت وراءها العديد من الضحايا، وفي أواخر سنة 1986 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعة بيروت رداً على عملية اختطاف تعرض لها أمريكيون .

إن تلك الاعتداءات الصهيونية الأمريكية المتكررة على البلدان العربية غير المتاخمة للأراضي الفلسطينية أبرزت درجة تردي التضامن العربي، حيث أن قبل هذه الأحداث كانت هناك آمال تراود الكثير من العرب من احتمال وجود حد أدنى للتضامن والتنسيق العربيين، بل أكثر من ذلك يتضح لنا أن هذه الأحداث وقعت على جسم ميت لا رد فعل له، فلا الأنظمة العربية تحركت، ولا جماهيرها الشعبية دفعتها لإحداث رد الفعل أو على الأقل تحركت نيابة عنها .

والجزائر من جهتها لم تكتف بشجب هذه الاعتداءات السافرة، بل تحركت داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الداخلي لجأت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية من بينها: اجتماع المكتب السياسي للمرة الثانية يوم07 اكتوبر بعد الاجتماع الأول الذي تلا العدوان مباشرة، وقرر أعضاء المكتب تشديد الوضع الأمني نظراً لوجود مخيمات فلسطينية في الجزائر، هذا على غرار اتهام اسرائيل للجزائر بأنها سمحت للمقاومين الفلسطينيين بشن عمليات عسكرية ضد اسرائيل انطلاقاً من أراضيها .

كما قررت الجزائر بناءً على التحذيرات المتكررة لأجهزة المخابرات الجزائرية حسب تصريحات المسؤول الأول عنها لكحل عياط نقل القوات الفلسطينية من منطقة تبسة الحدودية إلى منطقة البيض الجنوبية تحسباً لأي اعتداء إسرائيلي، وظلت تلك القوات هناك حتى عام 1991 لما وافق ياسر عرفات على إجراء مفاوضات الحكم الذاتي مع إسرائيل .

أما على الصعيد الخارجي فكان موقف الجزائر من تلك الاعتداءات الصهيونية أنها نددت في اليوم الموالي من على منبر الأمم المتحدة بإبادة الشعب الفلسطيني حتى في أبعد الأماكن التي وجد فيها ملجأً، ومن جهة أخرى أكدت الجزائر أن أهمية هذا العدوان تكمن في أنه يستدعي أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة "**التضامن العربي ضد العدو المشترك للعرب**" وأن هذا العمل الإجرامي لن يعمل إلا على إذكاء نار الفتنة ، وهو انتهاك لحرمة منطقة المغرب العربي بصفة عامة وتونس بصفة خاصة .

وفي يوم 10 أكتوبر 1986 قام رئيس الجمهورية بزيارة رسمية إلى تونس تعبيراً عن تضامن الجزائر مع تونس الشقيقة، هذا فضلاً عن المقابلة التي أجراها مع بعض القادة الفلسطينيين وهم: ياسر عرفات وأبو إياد وأبو مازن، وفي اتجاه آخر وافقت الجزائر على اقتراح عرفات بشأن عقد قمة عربية طارئة شريطة أن تعقد هذه القمة في تونس مكان العدوان حتى يكون لها مدلول خاص، وأن يكون جدول أعمال هذه القمة مخصصاً فقط للعدوان الاسرائيلي على تونس ولمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفي لقاء جرى بمدينة عين أمناس في مطلع عام 1986 جمع بين الرئيس الجزائري الشاذلي ونظيره الزعيم الليبي القذافي، وخلال هذا اللقاء اقترح الزعيم الليبي على الشاذلي مخططاً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية يهدف إلى تنحية ياسر عرفات واستبداله بجناح آخر في المنظمة ودلك بمساعدة خارجية، غير أن الشاذلي رد عليه بأن الجزائر تسعى دائماً إلى أن تجد المشاكل الداخلية للمقاومة الفلسطينية حلاً لها في إطار حركاتها الشرعية الثلاثة وليس عن طريق تدخل عربي، ومن هذا المنطلق أكد الشاذلي على ما يأتي:

– الجزائر على استعداد تام للتعاون مع جميع الاطراف الفلسطينية والعربية وفقاً للقاعدة السياسية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر.

– إن تجديد منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بعيداً عن أي تدخل أجنبي أو عربي.

وكان أهم نشاط قامت به الجزائر لصالح القضية الفلسطينية هو تأكيدها على وحدة الصف الفلسطيني، وذلك من خلال دعوتها واحتضانها للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي هذا الإطار حذّرت الجزائر من الأخطار غير المتوقعة التي قد تنجم من التشكيك في منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وحذّرت في نفس الوقت عن طريق تعليق ورد في وكالة الأنباء الجزائرية من العمل على زعزعة القيادة المركزية الفلسطينية والذي يؤدي لا محالة إلى غرس جذور التفكك والانقسام داخل الصف الفلسطيني .

إن هذه الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية، والفلسطينية ـ السورية ما فتئت تقلق الدولة الجزائرية، مما دفع برئيسها الشاذلي إلى توجيه نداء خلال شهر أبريل 1986 إلى مختلف الأطراف الفلسطينية والبلدان المعنية بأزمة المشرق العربي والمقصود هنا الاتحاد السوفياتي وسوريا وذلك من أجل لم الشمل وإعادة توحيد الصفوف الفلسطينية ، ومثلما رحبتا كل من سوريا والاتحاد السوفياتي بالنداء الجزائري فإن الفصائل الفلسطينية في مجموعها هي الأخرى عبرت عن ارتياحها لهذا النداء الذي باركته المملكة العربية السعودية هي الأخرى، حيث ألح الملك فهد على الرئيس الشاذلي أن يستمر في مسعاه من أجل عقد ندوة تجمع الفلسطينيين قاطبة، وهذه الندوة هي التي ستمهد في الأخير الطريق أمام عقد المجلس الوطني الفلسطيني في سوريا.

ولقد أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن مبادرته الداعية إلى شمل الصف الفلسطيني أثناء انعقاد مؤتمر المنظمة الوطنية للمجاهدين، وكان الإعلان عن هذه المبادرة في هذه المناسبة وخلال هذا الحدث الوطني بالذات له مغزى ودلالة عميقة مفادها تحسيس أعضاء المؤتمر وخصوصاً منظمة المجاهدين بالأهمية البالغة للوحدتين الوطنيتين الجزائرية والفلسطينية على حد سواء، وهذا النداء وجهه الرئيس الشاذلي خصيصاً إلى الفرقاء الفلسطينيين وحذّرهم من الاستمرار في تمزيق وحدة ثورتهم، وأعرب لهم في نفس الوقت عن استعداد بلده لاحتضان مؤتمر يضم كافة الفصائل الفلسطينية بغية معالجة أهم مشاكلهم والخروج منه بقيادة موحدة .

ولقد لقيت هذه المبادرة ترحيباً فلسطينياً واسعاً من طرف أهم فصائل المعارضة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" بقيادة نايف حواتمة و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" بقيادة جورج حبش الذي أعلن عن قبوله المبادرة الجزائرية في رسالة وجهها إلى الرئيس الشاذلي بتاريخ 1986/04/10 جاء فيها: "إنني استمعت باهتمام وارتياح إلى ندائكم المخلص مؤكدين استعدادنا الكامل في الجبهة للتعاطي الجاد والمسؤول مع دعوتكم الصادقة، وإننا نعتبر ندائكم المخلص لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ولإنهاء حالة التشتت والتمزق دعوة صادقة تأتي في وقت هام ودقيق، ونطلب من جميع الفلسطينيين والمخلصين في الساحة الفلسطينية مباركة هذه المبادرة والتعاطي الإيجابي والمسؤول معها" .

ونفس الموقف تبنته كل من حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إزاء مبادرة الرئيس بن جديد، فبخصوص موقف حركة فتح عبر عنه رئيسها ياسر عرفات ووصف نداء الشاذلي بالنداء الصادق والمعبر والمثالي، أما الجبهة فقد عبرت عن موقفها من هذه المبادرة الجزائرية

في بيانها الصادر بتاريخ 1986/04/17 عقب اللقاء الذي جمع أمينها العام مع سفير الجزائر في سوريا، ولقد جاء في هذا البيان ما يلي: "التأكيد على ضرورة استعادة الوحدة الفلسطينية وإلغاء جميع القرارات التي اتخذت بشكل منفرد دون إجماع كامل الفصائل الفلسطينية مثل الاتفاق الأردني–الفلسطيني المعروف باتفاق عمان" .

ونظراً لتمسك الجزائر بفكرة بناء الدولة الفلسطينية فإنها قامت، بعد النداء الذي نادى به الرئيس الشاذلي، بمبادرة جزائرية أخرى تتمثل في دعوة وزير الخارجية الجزائري لمسؤول الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتباحث الطرفان حول الاستراتيجية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وأكد وزير الخارجية أن التحضيرات في الجزائر قائمة على قدم وساق استعداداً للقمة العربية الثالثة عشر بغية تنسيق الجهود والخروج من هذه القمة بموقف عربي مشترك إيماناً منها أن ذلك سيساعد على انعقاد الندوة الدولية للسلام في الشرق الأوسط .

وفي ذات اللقاء أكد مسؤول الدائرة السياسية أنه بفضل جهود الجزائر ودعمها اجتمعت الهيأة التنفيذية لمنظمة التحرير بتونس وفتحت الحوار مع جميع الإخوة الفلسطينيين بهدف توحيد الفصائل، هذا على غرار جهودها المبذولة في تسوية العلاقات الفلسطينية السورية والتي ما فتئت تتحسن على الرغم من رفض الرئيس السوري استقبال وفد كلف بالوساطة من طرف منظمة التحرير .

استجابة لدعوة الشاذلي بن جديد صرّح السيد عباس زكي مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح يوم 1986/04/18 أن اجتماع الحوار والمصالحة الوطنية الفلسطينية الذي دعت إليه الجزائر على لسان رئيسها الشاذلي بن جديد سيبدأ التحضير له في مطلع شهر ماي من نفس السنة في الجزائر بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية ومنها حركة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي الفلسطيني وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى.

وتكمن أهمية هذه المبادرة الجزائرية في الظرف الذي أعلنت فيه، فلقد تزامنت مع ظهور بعض المستجدات على الساحة السياسية بالمنطقة التي عملت هي الأخرى على تقليص الهوة بين الفرقاء الفلسطينيين، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر إقدام النظام الأردني على طرد بعض المسؤولين الفلسطينيين من الأردن ومنهم أبو جهاد، ثم لقاء الملك الحسن الثاني مع شيمون بيريز في مدينة أفران المغربية يوم1986/07/21، أما أهم المستجدات فتتمثل في تلك الجولة التي قام بها جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي إلى المنطقة، وجميع تلك التطورات تصب في اتجاه واحد وهو العمل على خلق تسوية بين الأردن وإسرائيل برعاية أمريكية ومساندة مصرية ومغربية .

ومن حسن الحظ ان جميع الفصائل الفلسطينية قرأت تلك التطورات قراءة صحيحة، واتفقت على أن الوسيلة الوحيدة لإبطال وتخريب ذلك التحالف الأردني–الإسرائيلي هو التصدي له ومواجهته بصورة موحدة وجماعية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وتدعيماً لهذا المسعى الفلسطيني أوفد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد السيد محمّد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني إلى دمشق يوم 1986/09/25 لإقناع كل من جورج حبش ونايف حواتمة بضرورة الإسراع في جمع الفصائل الفلسطينية للاجتماع في الجزائر والخروج بقيادة فلسطينية موحدة تعنى بمواكبة الأحداث والتطورات الراهنة .

ولقد آتت هذه المهمة الجزائرية أكلها، إذ لم يلبث أن عاد الشريف مساعدية من مهمته حتى شهدت الجزائر في مطلع عام 1987 نشاطات فلسطينية مكثفة وغير مسبوقة تمحورت كلها حول مبادرة الرئيس بن جديد وحول آليات تحقيق الوحدة الفلسطينية التي طالما حلمت بها الجزائر.

وللمضي قدماً في سبيل تجسيد المبادرة الجزائرية، وإزالة التردد الذي اعترى بعض الفصائل الفلسطينية، وتحضيراً للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، أعلن الشاذلي بن جديد عن استعداد الجزائر التام لاحتضانها لجميع اللقاءات والمباحثات التمهيدية التي تسبق انعقاد المجلس، وأمام هذه المواقف الجزائرية الجريئة ما كان بوسع الأوساط الفلسطينية إلا الإشادة والترحيب بهذا القرار الجزائري، وهذا ما عبر عنه أحد قياديي الثورة الفلسطينية أمام تجمع شعبي باليمن قائلاً: "وفي الآونة الأخيرة تقدمت الجزائر الشقيقة بمبادرة من أجل احتضان مسألة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على أرض الجزائر، ولقد صرّح الرئيس الشاذلي بن جديد قبل أسبوع في لقاء جمعه مع قادة الفصائل الثلاث "فتح"، "الحزب الشيوعي"، الجبهة الديمقراطية" أن بلده مفتوحة أمام الفلسطينيين

من أجل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ومن أجل تحقيق الوحدة الوطنية"، ثم استرسل قائلاً: "من هنا ومن على هذا المنبر يتوجب علينا أن نتوجه للجزائر الشقيقة التي وقفت ولا تزال تقف إلى جانب كفاح ونضال شعبنا في جميع المراحل وفي أحلك الظروف بكل التقدير والاعتزاز لهذا الموقف التضامني الفعلي مع كفاح شعبنا من أجل استعادة وحدة صف منظمة التحرير الفلسطينية" .

وبعد هذه التصريحات الصادرة من مختلف الفصائل الفلسطيني وبعض القادة الجزائريين الداعية إلى لم شمل قادة الثورة الفلسطينية انطلقت الاجتماعات التمهيدية لعقد الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر رسمياً يوم 1987/04/14 بحضور ستون (60) نائباً يمثلون مختلف الفصائل الفلسطينية الموالية والمعارضة لياسر عرفات، وهي أول خطوة نحو انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

وفي خضم تلك الاجتماعات التمهيدية، وخلال مجريات الاتصال بين مختلف الفصائل الفلسطينية بدأت بعض القلاقل والخلافات تطفو على السطح، ونظراً لكون الجزائر عرّابة هذه المبادرة فإن المسؤولون الجزائريون ما انفكوا يهتمون ويعملون كل ما في وسعهم لتذليل تلك الصعوبات، وفي الأخير وقبل 48 ساعة على انعقاد الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني تمكنت القيادة الجزائرية من إيجاد حل وسط لمختلف القضايا التي كانت محل خلاف كعلاقة الفلسطينيين مع الأردن ومع سوريا وأخطرها علاقتهم مع النظام المصري، وهي النقطة الأخيرة التي تم الاتفاق على صيغة لحلها بفضل مجهودات الجزائر المتواصلة مع الأطراف الفلسطينية لحلحلة هذه العقدة، حيث التقى محمّد الشريف مساعدية مع القيادة الفلسطينية من أجل هذا الغرض، وعقد وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الابراهيمي اجتماعاً مماثلاً لنفس الغرض، وفي الأخير توجت المحاولات الجزائرية باللقاء الذي استقبل فيه الرئيس الشاذلي بن جديد الوفد الثلاثي لـ "حركة فتح" و"الجبهة الديمقراطية" و"الجبهة الشعبية" والذي ضم كل من نايف حواتمة وجورج حبش وأبو جهاد وياسر عبد ربه وأبو علي مصطفى، وفي آخر اللقاء تم الاتفاق على أن العلاقة بين فلسطين ومصر تقوم على أساس قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وخاصة الدورة السادسة عشر، والالتزام بقرارات المؤتمرات العربية وخاصة مؤتمرات الجزائر وبغداد والرباط وفاس .

وهكذا في الأخير احتضنت الجزائر الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 25 أبريل 1987، وقرّر المجلس وضع حداً للخلافات الفلسطينية، وتصالح فيه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات مع خصميه جوش حبش ونايف حواتمة، كما نقض المجلس الاتفاق الثنائي بين ياسر عرفات والعاهل الأردني الملك حسين ، وأدان المجلس كذلك اتصالات المنظمة بمصر، وكرد فعل الحكومة المصرية قامت بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة .

ولقد نوّه نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية بالدور الكبير الذي قامت به الجزائر في سبيل توحيد مختلف الفرقاء الفلسطينيين، ولا أدل على هذا الدور من تلك الدورة التاريخية التي احتضنتها الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي أطلق عليه اسم "**المجلس الوطني التوحيدي**"، ويضيف نقس المصدر أن هذه الدورة هي التي شكلت الرافعة التاريخية المتسارعة وحملت الانتفاضة الكبرى في الأراضي المحتلة ، وأهم ما ميز هذه الدورة المميزة والحاملة لشعار "**الوحدة الوطنية، صمود المخيمات والأراضي المحتلة**" هو إقرارها لبيان إلغاء الاتفاق الأردني–الفلسطيني ، كما تكمن أهميتها في الظرف الذي انعقدت فيه، حيث جاءت بعد الانقسامات والانشقاقات التي شهدتها الساحة الفلسطينية طوال أربع سنوات المنصرمة، وتتجلى أهميتها أيضاً في مشاركة أغلب فصائل المقاومة الفلسطينية في هذه الدورة المثالية التي تمخضت عنها قرارات عملت على انعاش العمل الوطني الفلسطيني .

وفي هذا السياق دعمت الجزائر كل الجهود المبذولة والرامية إلى توحيد العمل الفلسطيني منذ اتفاق الجزائر –عدن وصولاً إلى مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد المتمثلة في الدعوة إلى عقد لقاء يجمع بين الفلسطينيين، وهو اللقاء الذي احتضنته الجزائر بعد مجهودات كبيرة بذلتها هذه الأخيرة إلى جانب بعض الأطراف الأخرى، وهو ما أكده ياسر عرفات في قوله: "يا أخي الرئيس(يقصد الشاذلي)، يا أيها الثائر، يا أيها المجاهد، دائماً وأبداً عندما تسد المسالك وتتعاظم المصاعب أمام مسيرتنا النضالية، نجدك أمامنا بشعبك شعب المليون ونصف المليون شهيد... نعم تحتضن الجزائر دائماً مجلسنا الوطني الفلسطيني في الظروف الصعبة والأوقات الحرجة التي تمر بها الثورة الفلسطينية".

أما عن أهم القرارات السياسية والتنظيمية التي انبثقت عن هذه الدورة فيمكن حصرها في النقاط الآتية :

– سياسياً تم إلغاء اتفاق عمان التصفوي الذي ينص على تشكيل لجنة أردنية فلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي، وأعيد النظر في العلاقات المصرية الفلسطينية على أساس أن هذين العاملين هما جوهر الانشقاقات الفلسطينية.

– أكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 243، وبالمقابل رحب بكل عمل يؤدي إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية بالتساوي مع الأطراف المعنية الأخرى.

– أما بالنسبة للجانب التنظيمي تم إنشاء "**مجلس مركزي فلسطيني**" يعنى بمتابعة وتنفيذ قرارات المجلس الوطني بين الدورتين.